وقد يساوي فيهم العبد حتى لو كان رجعه الاول لا ترث مثلا لو رجع وكله لانه لا يرجع من الثلث قوله لم
سق الثانيه محلا للسوق اي لم يسق محلا للسوق فالنكاح بل يطل بوقوف النكاح الثانيه عقيب
عفو الاولى فحل القراع عن السكم باعتبار الثانيه لم يصح الدار باعتبار انها محل قابلا
قال السوق لانها بقيت محلا لان تسكح بعد لصيرورتها حرة قوله ولا يعفو من الاول الا بعضه
الحاصل ان عند ابي حنيفه معفوا الاول الى الرق لانه حق عليه السعايه والمستسعى كالمكاتب
والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وعندهما يتعبر من براءا الى شغل لانه يدون اخر الكلام عتق
مجانا لانه يرجع من الثلث وعند اعتاقا الآخرين لم يسق له الا سدس الثلث ووجب السعايه
في بقي فيمتهم العبيد انما يوتر اذا كان يتصلا فلذا لا يثبت فيما اذا وقع الاعتاقا قاما الاحاد
منفرقا ميزا جامع سكوت قوله وقد يدخل بين الجملتين الجمل المتعاطفه ما لواو وان
وقعت في موضع خبر المبتدا واخرا الشرط ونحوه لكن قالوا يفيد الجمع بينها في ذلك
المعلق والا قالوا وبعد الجمع بينها في حصول مضمونها ابدي وقالوا يحتمل الرجوع عن الاول
والاضراب واما الزياده على ذلك من اعتبار بعض قيود الاولى الثانيه او بالعكس فتفوضه
الى القرائن والواو لا توجبها ولا تبدل عليها قوله واما عطف اذا فمقر الاخرى الاولى
هذا احد مطلق العطف ما لواو لا في عطف الجمل خاصه للقطع بان مثل انت طالق وطالق
عطف المفرد والاخاصه الى تقدير المبتدا في الثاني قوله لانه مقدر مثله لانه خلاف
الاصل فلا يصار اليه الا عند الضروره قوله او بتقدير مثله عطف على قوله بتقدير لا على
قوله لانه مقدر مثناه على ما ذكره المصنف يعرف بالتامل ولا يخفى عليك ان تقدير المثل في
نحو حافي زيد وعمرو مما لا حاجه اليه لان المحل المسعاد من ما معنى هل على علفه بالمتعددات
وهذا اجمعوا على انه من عطف المفردات دون الجمل وقد عرفت ذلك في مسله يزيد الموصي
قوله لانها اتخذا لرد عباده محضه لكونها اصار كان الدين ولان المراد بجعل المال خالصا
لله تعالى بصرفه الى الفقير ليكون ثوابه من الله ولا بد في العباده المحضه من نيته وغرضه
نيابة عن علة الاداء ومن ثم لم تتامه عنه باختياره وهذا مفقود في الصبي فلا يكون من اهل العبادات
المحضه وقد يقال انه لو ابيح لاهلها لما صح اتامه وصلته وصيامه فالاولى ان يقال انه اهل
لوجوب لها لان لزوم الضرر يمنع العباده عليه واحترز بالعباده المحضه عن صدقه الفطر والعشر
والخراج لما فيه من معنى المونه قوله يمكن اداء الولي عنه يعني عدم لزوم العبادات عليه انما هو لعجزه

عن الاداء

عن الاداء نطرا له ولا عجز عن اداء الثمانيات لانها سادي ما ناب والجواب انه لا بد في الانابه من اختيار
كامل شرعا ليحصل معنى الابتلاء وهذا لا يوجد في الصبي قوله وقد يبا الى المشاركه في الجزاء اي فيما هو
جزاء للقذف وحده وهو الجلد فان قلت انما تم ذلك لو كان عدم قبول الشهاده صالحا
لكونه جزاء للقذف وحده له قلت الامر كذلك فان الانسان انما لم يرد كلامه وعدم قبول
شهادته فوق ما بانا لم بالضرب وهذا امر مناسب لان اله ما لحق المقذوف من العار بهما لا ترى
ان حد القذف في اللسان الذي منه صدر جريمة القذف قطع اليد في السرقه الا انه ضم اليه الالام
الحسي لكمال الزجر وعمومه جميع الناس فان منهم من لا يتزجر الا بالامر باطنا قوله ولا تقبلوا
لهم شهاده من قبيل الترشح للمصدر له وهو المنع من لا تقبل شهادتهم واقع في النفس لما فيه
من الاتهام قرا التفسير قوله ودليل عدم المشاركه قايم في اولئك هم الفاسقون لانهم
جعلوا خبريه عن مخاطب بها الاتيه بدليل افراد الكاف في اولئك فيجاز ان يكون عطفا
على الجمله الاسميه اعني قوله والذين يرمون المحصنات ثم رءوه عشر اما ولا فلان عطف الخبر على
الانشا وبالعكس شايع عند اختلافا لاغراض واما ثانيا فلان افراد كاف الخطاب
المتصل باسم الاشاره غير في خطاب الجماعه كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك على
ان المحصنات الذين يرمون لسن مبتدا بل منصوب بفعل يحذوف على ما هو المختار اي احلوا
الذين يرمون هو ايضا حمله عليه استثناءه مخاطب بها الاتيه فالمانع المدلول قايم ههنا
مع زياده العدول عن الامر الى الاتيه ولو سلم ان الذين مبتدا فلا بد في الاستثنائيه الباقيه
موضع الخبر من تاويل وصرفها عن الانشائيه كما هو راي الاكثر وحينيذ يصح ان يعطف
عليها قوله واولئك هم الفاسقون قوله وتمم هذا تاتي من ان قوله الا الذين
استثنا من اولئك هم الفاسقون او من عبره وان القاذف هل يقبل شهادته بعد التوبه
ام لا قوله وقد يدخل على المعلول هي بالحقيقه حواشي شرح محمد وفاي اداء ذلك
ما هو فان قلت لا سلم ان العليه والمعلوليه في وجود السقي فالاولى ان يقال انهما
متوجهان والعله عبارة عن كون معتبرا للمعلول متقدمه عليه في الوجود فليف يصور
اتحادهما في الوجود قلت يتسامح في ذلك نظرا الى انه لم يتحقق من الفاعل الا فعل واحد
فالاولى السقي يحصل بحرد وضع الماء على فيه او صبه في حلقه فالاولى ان يقال انه اهل
بقدر الري وهذا صحيح ان يقال سقاه فما اروا وامامحو قوله تعالى وناد ي نوح ربه فقال رب

Copyright © King Saud University